انعِكاساتُ الاستعمَارِ الفَرنسيِّ على الاقتِصادِ السوريِّ (١٩٢٠-١٩٤٦م)

مثقال العاصي[١]

ملخّص

رصد البحث أساليب فرنسا في استغلال الشّعب السّوريّ اقتصاديًّا، وأظهر الفرنسيّين على حقيقتهم، وكشف زيف ادّعائهم بنشر الحرّيّة، وتخليص البلاد من واقعها الاقتصاديّ المؤلم، ولعلّ من أبرز تلك الأساليب فرض الضّرائب، والجمركة على المواد الأوليّة، وتشيع الإقطاع، ومأسسة النّظام النّقديّ لصالحها، حيث أدَّى ذلك إلى تدمير البنى التّحتيّة بكلّ أنواعها.

هذا، واعتمد البحث في معالجة القضايا، والأفكار الّتي تمّ طرحها على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، فتوصّل إلى نتائج كان أبرزها: سيطرة فرنسا على الزّراعة، ولا سيّما زراعة القطن، والتّوت، وجعلها أساسًا لصادراتها، والتّحكّم بالأملاك العامّة، وتوظيفها لصالح اقتصادها، وإصدار القوانين المحكمة، وجعلها أداة لتنفيذ مشاريعها الاستعماريّة، وبثّ الشّائعات بين الفلّاحين لإيهامهم، وخداعهم، وجرّهم إلى الهاوية، والتّحكّم بالتّداول النّقديّ من خلال إصدار عملة مرتبطة بالنّقد الفرنسيّ المتقلّب عالميًّا. كل ذلك سيجلوه البحث، ويظهره على أكمل وجهٍ من خلال ثلاثة مباحث أوّلها: مكانة سوريّة في الاقتصاد الفرنسيّ، وثانيها: الاستراتيجيّة الفرنسيّة في توجيه مسار الاقتصاد السّوريّ، وثالثها: آليّات التّحكّم الفرنسيّ بالاقتصاد السّوريّ.

١. مدرس في قسم التاريخ - جامعة حلب (سورية).

مقدّمة

بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى عام (١٩١٨م)، اتّفقت بريطانيا، وفرنسا على تقسيم البلاد العربيّة التّابعة للإمبراطوريّة العثمانيّة؛ لتتناسب مع مصالحهما الخاصّة، وكان من نتائج هذا التّقسيم أن خرجت سوريّة من أحضان ولاية عثمانيّة متهالكة لتصبح محور اهتمام القوى الأوروبّيّة الكبرى (بريطانيا وفرنسا)، وتضع كلّ واحدة منهما نصب أعينها افتراس خيراتها، والسّيطرة على ممتلكاتها، وعلى إثر ذلك أصبحت سوريّة لقمة سائغة بين أنياب الانتداب الفرنسيّ، فشهد السّوريّون -بلا حول ولا قوّة- تقسيم أراضيهم، وفرض حدود مصطنعة من قوّتين أوروبّيّتين، ثمّ قسّمت فرنسا سوريّة الكبرى إلى دويلات مستغلةً أراضيها على أساس التّنوّع العرقيّ، والطّائفيّ، والجغرافيّ، هذا ما أعدّه السّوريّون كياناتٍ مصطنعةً، ثمّ أخذت فرنسا تعمل على استغلال تلك التّقسيمات في السّيطرة على أراضيها، وما تنتجه من خيرات، وثروات، والتّحكّم بالصّناعة، والتّجارة، والزّراعة الّتي أخذت تتّسم بالتّبعيّة لذلك المستعمر الفرنسيّ طيلة فترة وجوده على الأراضيّ السّوريّة، وغني عن البيان أنّ المستعمر الفرنسيّ كان يعمل من وراء الكواليس على توجيه دفّة الاقتصاد السّوريّ نحو شاطئ مصالحه، وبما يدعم كيانه في المستويات كافّة، ممّا أنهلك جسد الاقتصاد السّوريّ، وأوصله إلى التّهلكة، وهذا ما سيعرض له البحث، معتمدًا في ذلك على المنهج الوصفيّ التّحليليّ بعد استقاء المعلومات من المصادر، وتعزيزها بالمراجع، والعمل على توظيفها بما يتناسب مع طبيعة الموضوع.

أوّلًا: مكانةُ سورية في الاقتصاد الفرنسيّ

١. مكانة سورية «استراتيجيًّا»

يُشكّل موقع سورية الاستراتيجيّ بالنّسبة إلى فرنسا عنصرًا رئيسًا في اقتصادها، فسوريّة منطقة عبور، وحلقة وصل بين أقاليم، ومناطق منتجة، ومستهلكة، أي: مركز جذب، ودفع اقتصاديّ، وسوق من الدّرجة الأولى لدول أوروبا قاطبة، ولا سيَّما فرنسا،

كما أنَّ سوريّة بموقعها الاستراتيجي تمتلك مرافئ تربط السّاحل بالدّاخل، ممّا يسهّل عمليّة نقل البضائع، وتسويقها من البلاد إلى خارجها، وبالعكس، ومن أبرز تلك المرافئ مرفأ اسكندرون الّذي استفاد منه التّجّار الفرنسيّون في تخزين بضائعهم فيه[١].

وعلى السّياق نفسه ظهرت مكانة سوريّة استراتيجيًّا في الفكر الفرنسيّ منذ أن رفعت غرفة تجارة ليون في٧ حزيران (١٩١٥م) مذكرة لوزير خارجيّتها تُعبّر فيها عن قلقها على مصير سوريّة، وتؤكّد سلخ سوريّة موحّدةً عن الإمبراطوريّة العثمانيّة، وإلحاقها بشكل كامل بالنّفوذ الفرنسيّ، مع تعيين إطار، وحدود رقعة المصالح الاقتصاديّة الفرنسيّة في الشّرق، ولا سيَّما أنَّ سوريّة بلد منتج للقطن، والحرير، ومركزٌ للعالم في تصدير المواد الأوليّة لصناعة الأقمشة الحريريّة[٢]، فكان لزامًا على فرنسا أن تستولي على هذه المنطقة ذات المكانة الاستراتيجيّة، وتستغلّها، وتستثمر مواردها في خدمة مصالحها، ولا سيّما بعد أن خرجت منهكةً من الحرب العالميّة الأولى.

لقد كان اهتمام فرنسا منصبًّا على سوريّة، واستغلال خيراتها الاقتصاديّة، ونهب ثرواتها، ومواردها الطّبيعيّة لأعلى درجة ممكنة، ولا سيَّما أنَّ سورية تُعدُّ من أبرز مناطق دول شرق المتوسّط في المكانة، والأهمّيّة.

٢. مكانة سوريّة «اقتصاديًّا»

لا نبعد عن الصّواب إذا قلنا: كان هناك اهتمام واضح لفرنسا بسوريّة من الجانب الاقتصاديّ، ويعود هذا الاهتمام في حقيقته إلى عام (١٨٦٠م)، مع انطلاق زراعة التّوت، وتجارة الخيوط الحريريّة. وبعد الحرب العالميّة الأولى أخذت فرنسا تهتمّ بسوريّة أكثر من السّابق بحثًا عن أسواق لتصريف منتجاتها، ومصادر للمواد الأوّليّة. فكان هناك تلاقٍ بين المعطيات الاقتصاديّة (مواد أوّليّة، زراعة، تجارة) لسوريّة، وبين سياسة فرنسا، ومصالحها في الخارج لتلبية حركة التّصدير، والاستيراد، وتسويق السّلع بين مراكز المدن

١. كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، ص١٣٧، ١٤٢.
٢. م.ن، ص٢٠٥-٢٠٦.

السّوريّة من مثل حلب، ودمشق من جهّة، وبغداد، والقدس من جهّة أخرى، وبين مرافئ السّاحل من اسكندرون شمالاً حتّى حيفا، ويافا جنوبًا من جهّة ثالثة، ومن الجدير بالذّكر أنَّ مدينة ليون الفرنسيّة لم تدخل وحدها في تبادل المصالح مع سوريّة، وإنَّ كانت المدينة الأكثر اهتمامًا في مجال الاستفادة من زراعة التّوت في سوريّة، بل شاركتها مدينة مرسيليا الّتي شغلت دورًا مهمًّا هي الأخرى في حركة التّصدير، والاستيراد بين السّوق الفرنسيّة، والأسواق السّوريّة[١].

وعندما أقرّت عصبة الأمم أنّ فرنسا هي من ستدير سورية لتخرجها من واقعها المرير الّذي تسبّبت به الإمبراطوريّة العثمانيّة[٢]، أكّد غورو أنَّه لا بدَّ من السّيطرة على كلّ مفاصل الاقتصاد السّوريّ، واستثمار الطّرق، والسّكك الحديديّة، والعملة، والجمارك، لصالح فرنسا، أمّا عامّة الشّعب فلا بدّ من إهمالهم، وجعلهم يعجزون عن تلبية مطالبهم الخاصّة حتّى يصل بهم المطاف إلى طلب المساعدة من الفرنسيّين[٣]. وهذا ما كان يدور في خلد الفرنسيّين الّذين عملوا ما بوسعهم ليصلوا إلى مبتغاهم في السّيطرة على سوريّة اقتصاديًّا.

بدأت مكانة سوريّة الاقتصاديّة تُترجم على أرض الواقع، فبعد وصول الجنرال غورو إلى دمشق عام (١٩٢٠م)، فرض سياسة اقتصاديّة صارمة على حكومة فيصل من خلال إنذاره الّذي نصَّ فيه على إصدار عملة ورقيّة عن طريق البنك السّوري، واعتبارها عملة وطنيّة، والعمل على إلغاء كلّ عملة أخرى في سوريّة، وهنا تنبغي الإشارة إلى أنّ الجنرال غوور أكّد في تصريحٍ له أنّ الانتداب الفرنسيّ على سوريّة سيجرّ الخيرات على فرنسا، وعلى إثر ذلك أخذت فرنسا هي الأخرى تبحث عن طرق، وأساليب جديدة لمساعدة الشّركات الفرنسيّة، وأصحاب الامتيازات من الفرنسيّين في التّوجّه، والاستثمار في سوريّة، والسّيطرة، والتّحكّم بخيراتها، ومن جانب آخر أكّد المندوب السّامي الفرنسيّ دوجوفنيل

١. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، م.س، ص١١٧-١١٨.

2. American Society Of International Law, 2010, P.177

٣. إسماعيل، حكمت علي، نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، ص١٤٠.

عام (١٩٢٥-١٩٢٦م) أنّ البنك السّوريّ يعتبر سوريّة ملكًا له[١]، ولكي تبدأ فرنسا بفرض سياستها الاستعماريّة الاقتصاديّة في البلاد، أخذت على عاتقها زرع الفوضى بين أبناء البلد الواحد، حيث أغرت مشايخ القبائل، والعمّال فأغرقتهم بالأموال، وسلّحتهم، وفتحت المستوصفات أمامهم، علاوة على ذلك كلّه، أرسلت العصابات إلى القرى لنهبها[٢]. وبناء على ذلك، يمكن القول: إنَّه منذ اليوم الأوّل للانتداب تعرّضت سوريّة إلى سلسلة من الأزمات الاقتصاديّة، والمشكلات المتلاحقة من مثل زيادة في الضّرائب، وفرض الجمركة بغية القضاء على ما تبقّى من اقتصاد الدّولة السّوريّة.

ثانيًا: الاستراتيجيّةُ الفرنسيّةُ في توجيهِ مسارِ الاقتصادِ السّوريِّ

كان الاقتصاد السّوريّ قبيل الانتداب الفرنسيّ متواضعًا، وكانت فرنسا لا ترى في سوريّة إلاّ سوقًا لتصريف منتجاتها، لذلك أخذت تدير اقتصاد سوريّة بما يتناسب مع مصالحها الاقتصاديّة بالدّرجة الأولى، وذلك وفق الآتي:

١. في المجال الزّراعيّ

سعت فرنسا بعد الحرب العالميّة الأولى من خلال تجّارها إلى أن تكون سوريّة من ملكًا لها، فأخذت فرنسا تهتمّ بكلّ الحاصلات الزّراعيّة في سورية، حيث وجدت فرنسا على حدّ قول هوفلان رئيس البعثة الفرنسيّة الّتي أوفدت إلى سورية من غرفتيّ تجارة ليون، ومرسيليا، أنّ الإنتاج الزّراعيّ في سوريّة يقدّم آفاق مستقبل جديد. فلنا أن نأمل بأن تصبح سوريّة من أغنى البلدان الزّراعيّة، وأخصبها زراعيًّا، هذا الكلام صرّح به هوفلان في مؤتمر رجال الأعمال الفرنسيّين المنعقد في مرسيليا لدراسة أوضاع سوريّة، وذكر أنّه على الحكومة الفرنسيّة أن تركّز على الأراضي الخصبة، وأن تقيم المشاريع الاقتصاديّة عليها، ولا سيّما سهول كيليكيا، وسهل حلب، وممرّ أنطاكية، ووادي العاصي، وامتداده عبر اللّيطانيّ، والبقاع، وواحة دمشق، وسهول حوران، والسّهول السّاحليّة، وأكّد هوفلان

١. الأرمنازي، نجيب، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص٢٢-٢٣.

٢. الكيالي، عبد الرحمن، الجهاد السياسي، ص٦٣.

أنّه لا بدّ من امتداد الانتداب إلى جميع الأراضيّ الّتي تمّ ذكرها[١].

وانطلاقًا من ذلك بدأت فرنسا سياستها الاقتصاديّة الاستعماريّة في مجال الزّراعة من خلال الاحتكار، والعمل على توجيه الزّراعة بما يخدم مصالحها الاقتصاديّة بالدّرجة الأولى[٢]، فكانت أولى الخطوات الّتي أخذت فرنسا تسعى إلى إقامتها إنشاء مكتب سمِّي «إدارة الشّؤون الاقتصاديّة الزّراعيّة»، مهمّته تحسين الأراضيّ الزّراعيّة، والرّيّ، وتوسيع المشاريع في مجال زراعة القطن، والحرير، والحبوب، وغيرها بما يخدم مصالحها[٣].

هذا، وعملت فرنسا على ربط اقتصاد سوريّة الزّراعيّ باقتصادها ربطًا محكمًا، فأخذت ترسل البعثات إلى سوريّة من أجل وضع دراسات، وتجارب على بعض الزّراعات كالقطن، والحرير، والقمح بشكلٍ خاصٍّ، في الوقت الّذي كانت فيه سوريّة بلدًا زراعيًّا، يقف تقدّمها الاقتصاديّ بالمقام الأوّل على الزّراعة تحديدًا، والحقيقة أنّ أكثر من (٦٢٪) من سكانها كانوا يعملون بالزّراعة، وأنّ (٣-٤٪) من صادراتها هي منتجات زراعيّة من المواد الخام، وهنا تنبغي الإشارة إلى أنّ صناعاتها تعتمد على تلك المنتجات الزّراعيّة، لذلك؛ فإنّ فرنسا صبَّت كلّ اهتمامها على هذه المنتجات الزّراعيّة الملائمة للصناعات الرّأسماليّة[٤]، لذلك أرسلت بعثات لدراسة واقع الزّراعة في سوريّة.

أ. زراعة التّوت والتّبغ

يحسن بنا ههنا أن نشير إلى أنّ فرنسا سيطرت قُبيل الانتداب على إنتاج الحرير السّوريّ، وتدفع برجال الأعمال الفرنسيّين إلى دراسة ذلك. ولا سيّما أنّ عدد أشجار التّوت في ولاية سوريّة حوالي (٣,٣٩٥,٠٠٠) شجرة موزّعة في أحياء البلاد الشّاميّة، وتغطي مساحة حوالي (١٧٦٠) هكتار، هذه التّمركز لزراعة التّوت يرافقه تربية لدودة القزّ، وإنشاء مصانع للحرير وصل عددها عام (١٩١٠م) إلى حوالي (١٥٨) معملاً لإنتاج

١. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، م.س، ص١٢٩-١٣٠.
٢. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٣٥٢-٣٥٤.
٣. هرشلاغ، ز. ي.، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ص٣٠٣-٣٠٤.
٤. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٣٥٢-٣٥٣.

الحرير، وكانت مدينة ليون الفرنسيّة الأكثر إسهامًا في تعزيز دور معامل الحرير في سوريّة قبيل الحرب العالميّة الأولى، وعلى إثر ذلك أصبحت مدينة ليون تشتهر بالحرير على المستوى الأوروبيّ بفعل الحرير السّوريّ، وتنافس مثيلاتها من الدّول الأوروبيّة في صناعة الحرير الّذي اشتهرت به فرنسا[١].

وخلال الانتداب حظيت شجرة التّوت بالاهتمام الواسع من قبل السّلطات الفرنسيّة على وجه التّحديد، وأخذت فرنسا تشجّع على زراعتها، على أنَّ زراعة شجرة التّوت، وتربية بيوض الحرير، والعناية بالإنتاج كانت برعاية المهندسين الفرنسيّين لسدّ حاجات معامل ليون من الحرير الخام.

ومن جانب آخر اهتمّ الفرنسيّون بزراعة التّبغ الّتي احتكرتها الشّركات الفرنسيّة الاستعماريّة، واستغلال جزء كبير من إرادات هذا المنتج لسدّ نفقات الانتداب[٢]، وقد وصلت مساحة الأراضي المزروعة بالتّبغ إلى نحو (٥٠٠٠) هكتار، وكانت تنتج حوالي (٢) مليون كغ من التّنباك الّذي يصدّر ثلثه إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا، فيما تذهب أرباحه إلى سلطات الانتداب الفرنسيّ، ولا يستفد منها الفلاح على الإطلاق[٣]. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على سعي فرنسا إلى ملء جيوبها من خلال تلك الحاصلات الزّراعيّة.

ب. زراعة القطن

لم يقف اهتمام فرنسا عند التّوت، والتّبغ، بل تعدّاهما إلى القطن، فأخذت فرنسا تعمل على تحويل الشّمال السّوريّ إلى مزرعة فرنسيّة تختصّ بالقطن، فأدخلت أنواعًا جديدة من القطن إلى سوريّة، ولا سيّما النّوع الرّخيص منه، لتقليص الطّلب الفرنسيّ على المستوردات من الولايات المتّحدة الأمريكيّة[٤]، ووصل اهتمام فرنسا بالقطن إلى إرسال

١. بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، م.س، ص١٢٠-١٢٥.

٢. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٣٥٢-٣٥٣.

٣. حنا، عبد الله، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، ص٤٥١.

٤. خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، ص٦٦-٦٧.

بعثات إلى سوريّة؛ لإجراء التّجارب على زراعة القطن، والتّفكير ببناء سدّ على الفرات لتوسيع زراعة القطن، هذا التّخطيط من الفرنسيّين دلَّ على أطماع الرّأسماليّين في استثمار ثروات البلاد لمصالحهم[١].

لقد وجدت فرنسا حوالي (٣٠٠,٠٠٠) هكتار في شمالي سوريّة، والسّاحل السّوريّ صالحة لزراعة القطن، ويمكن استثمارها بشكل كامل بما لدعم المصالح الفرنسيّة، وانتعاش الاقتصاد السّوريّ، بناء على ذلك أخذت السّلطات الفرنسيّة تعمل على تشجيع زراعة القطن، والاستثمار فيه، وتطوير تلك الزّراعة، وتأمين متطلّباتها بشكل سريع لإبقاء سيطرتها على السّوق الأوروبيّة، ولا سيَّما أنّ هناك تنافسًا بينها، وبين كلٍّ من بريطانيا، وإيطاليا على التّحكّم بسوق القطن عالميًّا[٢]. ولا يخفى على عاقل ما في تطوير زراعة القطن من تحكّم بالاقتصاد العالميّ لسوق القطن خاصّة.

ت. استغلال الفلاّحين

لم تكتفِ فرنسا بالتّحكّم بزراعة التّوت، والتّبغ، أو القطن بل بدأت بفرض ضرائب باهظة على الفلاّحين حتّى وصلت إلى مرحلة أنّ الإنتاج الزّراعيّ لا يمكن أن يغطّي تلك الضّرائب، الأمر الّذي شكّل هاجسًا مخيفًا لديهم في أنَّ تلك الضّرائب ستدفع بهم إلى بيع أراضيهم لسدّ ما يترتّب عليهم من ضرائب[٣].

وزاد همّ الفلاّحين أكثر عندما استخدمت فرنسا الشّائعات وسيلةً للهيمنة، والتّلاعب بالأسواق، واستغلال الفلاّحين، حيث نشرت في إحدى المناسبات شائعات مفادها أنَّ هناك نقصًا في إنتاج المحاصيل الزّراعيّة ولا سيَّما الحبوب، في الوقت نفسه أوقفت التّصدير إلى الخارج الأمر الّذي أدَّى إلى انخفاض أسعارها بشدّة، فاستغلّ الوكلاء الفرنسيّون هذه الشّائعات، وقاموا بشراء تلك الحبوب بثمن بخس، وبعد فترة وجيزة

١. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، م.س، ص٤٥١.
٢. سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، م.س، ص٧٦-٧٧.
٣. الشهبندر، عبد الرحمن، مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، ص٢٣.

أعلنت فرنسا أنّه لا صحّة للشّائعات الّتي تنشر، فأعادت فتح الحدود أمام وكلائها لتصدير ما حصلوا عليه من المزّارعين، فنتج من ذلك أرباحًا كبيرة لوكلائها، ولا بأس من الإشارة هنا إلى أنّ التّجّار الفرنسيّين كانوا من أكثر الفئات كرهًا من قبل الفلاحين لما يتّصفون به من خداع، وجور على النّاس، والمزارعين[١].

ومن صور الاستغلال الفرنسيّ في مجال الزّراعة زرع الفتن بين الفلاّحين بغية إضعاف البلاد، إذ كانت تشجّع الفلاّحين، وتحرِّضهم على أسيادهم؛ بهدف زرع الفوضى، وكانت تعمل أيضًا على إجبار الفلاّحين على تعبيد الطّرق أكثر من العمل في المجال الزّراعيّ، لتسهيل نقل ما تحصّل عليه من خيرات سوريّة وفقًا لرغبتها الشّخصيّة[٢].

إنَّ واقع الفلاّح المرير إبّان حكومة الانتداب الفرنسيّ دفعه إلى الهجرة، والبحث عن مصادر أخرى للعيش في المدن، والدّول المجاورة، حيث لوحظ من أيّام الجنرال غورو (١٩٢٠م) إلى أيّام المندوب دي مارتيل عام (١٩٣٦م)، أنَّ هناك هجرة للفلاّحين من الأرياف إلى المدن، حولّت كثيراً من الأراضي إلى بور، فانعكس ذلك على الاقتصاد بشكل عامّ[٣].

وفي سياق متّصل حاولت فرنسا كسر علاقة التّبعيّة التّقليديّة القائمة بين شريحة ملاك الأراضي المقيمين في المدن، وبين المزارعين في الأرياف، هدفها من ذلك الضّغط على ملاكي الأراضيّ لتغيير العلاقات النّاظمة للملكيّة الزّراعيّة الّتي تشكّل أساس ثروتهم، ونفوذهم السّياسيّ، وإبدال العلاقات الاقتصاديّة الرّأسماليّة القائمة على الحيازات الزّراعيّة الكبيرة إلى حيازات أصغر، لتمكين عدد أكبر من الفلاّحين من الاستفادة منها، لكونها تمتلك القدرة على التّحكّم بهم[٤].

١. سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، م.س، ص١٢١.
٢. م.ن، ص١٩٣-١٩٤.
٣. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣٠٣-٣٠٤.
٤. الصالح، محمّد علي، الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، ص٣٩.

ث. تشجيع الإقطاع

تبلورت طبقة إقطاعيّة، أو شبه إقطاعيّة في عهد الانتداب الفرنسيّ، تألّفت بحسب تكوّنها التّاريخيّ، والاجتماعيّ من فئات عدّة أبرزها: فئة كبار ملاك العهد العثمانيّ الّذين انحدروا من زعماء العساكر، وكبار رجال الدّين، والتّجّار، تمكّن بعض هؤلاء من توسيع ممتلكاتهم إبّان الانتداب الفرنسيّ. وفئة أزلام الانتداب، والمتنفذين الجدد الّذين سجّلوا الأراضي بأسمائهم، وأصبحوا من طبقة كبار الملاك. أمّا الفئة الثّالثة فهي فئة مشايخ العشائر الّذين أصبحوا يسكنون المدن بعد تعاونهم مع سلطات الانتداب الفرنسيّ، وسجلوا الأراضي الأميرية (أملاك دولة) بأسمائهم مشكّلين فئة إقطاعيّة تعدّ من أكثر الفئات عداء للحركة الوطنيّة، والتّقدّم الاجتماعيّ[١].

وحريٌّ بنا أن نشير إلى أنّ قسمًا ليس بالقليل من الإقطاعيّين وقف في مواجهة فرنسا، خوفًا من قيام الجنود الفرنسيّين بتوزيع أراضيهم على الفلاّحين، إلاّ أنّ السّلطات الفرنسيّة كانت أذكى في أن تواجه هذه الفئة، فقدّمت لهم الضّمانات، وأثبتت لهم أنّ جيوش الشّرق لم تعد وارثة للتّقاليد المجيدة لجنود الثّورة البرجوازيّة الدّيموقراطيّة الفرنسيّة بل هم جنود الاستعمار، والإمبرياليّة، وهكذا أخذت القوى الإقطاعيّة الّتي واجهت الاستعمار في البداية تنتقل تدريجيًّا لتكون شريكًا لفرنسا في استثمار الشّعب السّوريّ، وعلى إثر ذلك أصبحت هذه الفئة خادمًا مطيعًا لفرنسا، وأصبحت تعيش على فتات مائدة النّهب الاستعماريّ، وساعد على ذلك تخلّف فئة الفلاّحين، وفقرها المدقع، وجهلها المطبق[٢].

كما سعت حكومة الانتداب إلى منح المزارعين أراضٍ بشكلٍ تدريجيٍّ بهدف تحسين الزّراعة، وتوسيع الملكيّة الزّراعيّة، وترسيخ دعائمها، والحقيقة أنّ معظم الأراضي ذهبت إلى شيوخ القبائل، والإقطاعيّين المتنفذين في الرّيف، وكبار الموظّفين التّابعين لحكومة الانتداب الفرنسيّ، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اللّجان المختصّة بأملاك الدّولة أصبحت

١. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، م.س، ص٤٢٧.
٢. م.ن، ص٤٠٨.

ألعوبة بيد المستشارين الفرنسيّين، فأعطوا الأراضي لمن يرضون عنهم، ويؤيّدونهم في سياستهم الاستغلاليّة[١].

٢. في المجال الصّناعيّ

أ. أثر فرنسا في توجيه الصّناعة السّوريّة

تراجعت الصّناعة في سوريّة بين عامي (١٩١٤-١٩١٨م)، ولا سيّما في المدن الكبرى مثل حلب الّتي كانت تتمتّع بقوّة صناعيّة في إطار المنسوجات وغيرها نتيجة انعكاسات الحرب العالميّة الأولى عليها[٢]، وبعد الحرب أخذ السّوريّون يعودون إلى صناعاتهم التّقليدية مثل الغزل، وحياكة الحرير، وفي عهد الانتداب لم يكن هناك تشجيع على الصّناعات، لأنّ الانتداب في جوهره عمليّة استعماريّة هدفها جعل البلاد مصدرًا للمواد الأوّليّة، ولا سيّما القطن الّذي كانت تحتاجه معامل مرسيليا، والحرير الّذي كانت تحتاجه معامل ليون، واتّضحت حقيقة ذلك حين دعت غرفة تجارة مرسيليا إلى مؤتمر عام (١٩١٧م) درست فيه إمكانات سوريّة، وأهمّيّتها في إنتاج القطن، والحرير، لجعلها سوقًا لتصريف منتجاتها الصّناعيّة، وأخذت فرنسا خلال الانتداب تصدر القوانين بما يخدم مصالحها، وزاد الطّين بِلّة تشجيع فرنسا سياسة الباب المفتوح، وسياسة الإغراق الدّولي للمنتجات داخل سوريّة[٣]، وعلى إثر ذلك، بدأ النّاس يقتلعون أشجار التّوت الّتي تدخل في صناعة الحرير، واستبدالها بزراعات تصبّ في مصلحة معيشتهم اليوميّة، كما أخذت الصّناعات التّقليديّة مثل صناعة الجلود، والدّباغة، وصناعة الصّابون، والحياكة على النّول اليدويّ، وصناعة السّجّاد بالتّراجع؛ بسبب إغراق الصّناعات الحديثة الغربيّة للسّوق السّوريّة، ووجود الحواجز الّتي نصّبتها فرنسا بين المدن، والقرى، وبات من المستحيل أن تنافس الصّناعاتُ المحلّيّة الصّناعاتِ الغربيةَ المستوردةَ، ولا سيَّما أنَّ

١. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٣٦٠-٣٦١.

٢. الحسني، علي، تاريخ سوريا الاقتصادي «الاقتصاد روح الحرية والاستقلال»، ص٣٢٦.

٣. السمان، أحمد، محاضرات في اقتصاديات سوريا، ص٣٩-٤٢.

هذه الصّناعات أوصدت أبواب التّصدير أمامها[١]، وبقيت أوضاع سوريّة في حالٍ من التّراجع، والتّقهقر، وتردّت أحوال النّاس في نهاية عام (١٩٤١م)، وأصبح النّقص في المواد الغذائيّة حادًّا، وأكثر خطورة، ولم تقف الأسعار عن الارتفاع، الأمر الّذي تسبّب في حالٍ من عدم الاستقرار الاقتصاديّ في سورية في المجالات كافّة[٢].

وممّا عمّق المأساة الاقتصاديّة سياسة فرنسا الّتي بدأت بفرض الضّرائب على الغلّات الزّراعيّة الّتي تعدّ أساسًا لكثير من الصّناعات؛ إذ كانت معظم الصّناعات في سوريّة إبّان الانتداب الفرنسيّ تعتمد على الغلّات الزّراعيّة، مثل العنب لصناعة المشروبات، والدّقيق لصناعة الخبز، والزّيت لصناعة الصّابون، والقطن، والحرير لصناعة المنسوجات[٣].

ب. واقع المعامل في سوريّة

أمّا في ما يخصّ واقع المعامل في سوريّة خلال الانتداب فكان واقعًا مؤلمًا، فبعد عام (١٩٢٧م) بدأت المعامل بالتّراجع نتيجة سياسة فرنسا الاستعماريّة الّتي رافقتها الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، مع التّطوّر الهائل الّذي شهدته الصّناعات على المستوى العالميّ، فقد وجد قبل الانتداب الفرنسيّ أكثر من مئة معمل للصّابون ينتجن أكثر من (١٣٠٠٠) طن، فهبط العدد عام (١٩٣١م) إلى ستّين معملاً تنتج حوالي (٦٠٠٠-٨٠٠٠) طنّ فقط، كما أخذت معامل الحرير تتراجع إنتاجيًا بعد عام (١٩٣٠م) نتيجة التّقلّبات في الأسعار العالميّة، والمنافسة الأوروبيّة الّتي تصدّر الحرير الصّناعي إلى سوريّة[٤].

٣. في المجال التّجاريّ

أ. ربط التّجارة السّوريّة بالفرنسيّة

حقيقٌ بنا القول: إنَّ فرنسا كانت من أكثر الدّول الّتي تتمتّع بالاستيراد، والتّصدير في

١. لونغريغ، ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ص٣٤٣-٣٤٤.
٢. مردم بك، سلمى، استقلال سوريا «أوراق جميل مردم بك»، ص١٤٢.
٣. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣٣٤.
٤. حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، ص١٢٩، ١٣٤، ١٤٩.

مناطق انتدابها، حيث أدَّى الوضع في بلاد الشّام بعد الانتدابين الفرنسيّ، والإنكليزيّ إلى إقامة حواجز جمركيّة عرقلت حركة التّجارة. وعندما دخلت فرنسا سوريّة سعى الجنرال غورو بعد أن بدأت علامات التّململ، والاحتجاج على تقسيم البلاد، وشلّ قدراتها الاقتصاديّة إلى عقد اتّفاقيّة مع الإنكليز في فلسطين؛ لإطلاق التّجارة بين شطريّ سوريّة الشّماليّ، والجنوبيّ من جديد. ومن إجراءات فرنسا التّعسّفيّة للتّحكّم بالتّجارة، وتوجيه مسارها في نسق محدّد، إصدار عملة ورقيّة سوريّة جديدة، وربطها بالفرنك الفرنسيّ، وإقناع الهيئة الفرنسيّة للمعارض برعاية معرض تجاري أقيم في بيروت عام (١٩٢١م)، لاعتقاد فرنسا بأنَّ التّجارة هي الّتي يجب أن تكون على رأس القطاعات الاقتصاديّة في سورية[١].

وهنا تنبغي الإشارة إلى أنّ سياسة فرنسا في ربط النّقد السّوريّ بالفرنك شكّكت في العملة الفرنسيّة الجديدة، وقيمتها لدى التّجّار في سوريّة بشكلٍ عامٍّ، فقد تكون هذه العملة غير مدعومة من الذّهب ولا سيَّما بعد سحب فرنسا الذّهب من الأسواق السّوريّة، هذا الأمر دفع بهؤلاء التّجّار إلى التّعامل باللّيرة التّركيّة الّتي تعدّ الأساس في التّعاملات التّجاريّة الخاصّة بهم، حيث كان التّجّار يحدّدون أسعار سلعهم وفق حساباتهم باللّيرة الذّهبيّة التّركيّة[٢].

وسعيًا من تجّار حلب، ودمشق إلى إفشال ربط التّجارة المحلّيّة بالفرنسيّة قاموا بحركة وطنيّة على الرّغم من الضّعف الاقتصاديّ، تتأمّل استقلال سوريّة، والحدّ من فئة الإقطاعيّين المتنفّذين التّابعين لفرنسا، وتوحيد سوريّة الشّماليّة (سورية ولبنان)، والجنوبيّة (فلسطين)، وشرقي الأردن، وخلق سوق وطنيّة موحّدة تستطيع الوقوف في وجه النّهب الاستعماريّ الفرنسيّ[٣]، وبالتّالي نسف مخطّطات فرنسا في ربط تجارة سوريّة بتجارتها.

١. الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، م.س، ص٣٣.

٢. سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، م.س، ص١١٥.

٣. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، م.س، ص٤٠٨.

ب. فرض الرّسوم الجمركيّة

بدأت فرنسا خداعها للشّعب السّوريّ قُبيل الانتداب على سوريّة بتوزيع مناشير عبر طائرة تابعة لها، مفادها أنَّها قادمة إلى سوريّة لتخفيض الضّرائب، ورفع شأن الحرّيّات في البلاد، بيد أنّ الأمر كان معكوسًا بعد التّدخّل، إذ قمعت الحرّيّات، وملأت السّجون بالمفكّرين، والصّحفيّين، وارتفعت الضّرائب بشكل مخيف جدًّا، فكانت مثلاً ضريبة إحدى السّيّارات قبل الانتداب تصل إلى (١٥٠) قرشًا فأصبحت أيّام الحكومة الفرنسيّة (١٣٤٠) قرشًا[١].

ومن جهّة أخرى، تلاعب الموظّفون الفرنسيّون بالنّظام الجمركيّ لزيادة الرّسوم الجمركيّة للمواد الدّاخلة إلى سوريّة، والخارجة منها، وبلغت قسوة النّظام الجمركيّ حدًّا لا يطاق على الشّعب السّوريّ، الأمر الّذي دفع السّلطات الفرنسيّة في أكثر من مناسبة إلى تهدئة الأوضاع[٢]، في وقت انخفضت فيه إيرادات الحكومة من الاستيراد نتيجة الأزمة الماليّة العالميّة، ممّا أدّى إلى انخفاض إيرادات الجمركة، الأمر الّذي لم تقبله فرنسا البتّة[٣].

ومن الجدير بالذّكر هنا أنّ الرّسوم الجمركيّة قد ارتفعت بنسبة تتراوح (٢٥٪) بين عامي (١٩٢٠-١٩٢٧م)، وعُدلت الرّسوم الجمركيّة بعد عام (١٩٢٨م)، وقد راعت الفروق الواردات الحيويّة، وغير الحيويّة، وتمّ إعفاء عدد من السّلع الرّأسماليّة من الجمركة عام (١٩٣١م)، بينما رفعت فرنسا الرّسوم تدريجيًّا على المنسوجات الّتي تنافس المنتجات المحلّيّة، وعملت على إيقاف تصديرها[٤].

وعلى السّياق عينه كانت المنتجات اليابانيّة الّتي تميّزت من غيرها بانخفاض الجمركة قد غزت السّوق السّوريّة نتيجة لسياسة فرنسا الاقتصاديّة غير المدروسة، فتسبّبت في

١. مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، م.س، ص٣٨.
٢. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٢٤١.
٣. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣١٥.
٤. م.ن، ص٣٣٤-٣٣٥.

تراجع الصّناعات المحلّيّة، خاصّة في حلب الّتي لوحظ عليها تراجع في الأنوال[١] ولا سيَّما صناعة الأقمشة القطنيّة، والحرير، والجلد، والصّابون، الأمر الّذي أدَّى أيضًا إلى تراجع عدد العاملين فيها عام (١٩٣٧م)[٢]. وهذا الأمر شكّل عائقًا أيضًا في وجه فرنسا الّتي كانت لا تألو جهدًا في تنفيذ مخطّطها الاستعماريّ الاقتصاديّ.

ت. إضعاف المدن الكبرى (حلب، دمشق) تجاريًّا

بدأت فرنسا سياستها في سوريّة بتقسيمها إلى دويلات، الأمر الّذي انعكس سلبًا على أوضاع سوريّة الاقتصاديّة[٣]، كما أنّ سيطرة حكومة الانتداب على موارد المصالح المشتركة، والجمارك كان له أثرٌ بارز في إضعاف الواقع المعيشيّ[٤]. فقد لوحظ على فرنسا أنَّها تسعى إلى تمزيق سوريّة الطّبيعيّة إلى كيانات متعدّدة بواسطة حدود مصطنعة، وإقامة حواجز جمركيّة، فأعاق هذا الأمر تنقل الأفراد، والبضائع، وحدَّ في الوقت نفسه من حركة التّنمية الاقتصاديّة. ففي الشّمال حُوصر النّاس في حلب، ومُنعوا من التّواصل مع منطقة الأناضول الّتي كانت حلب عاصمتها الاقتصاديّة، كما منعت دمشق من التّواصل مع سهول فلسطين السّاحليّة، ومع شرق الأردن في الدّاخل[٥].

فحلب مثلاً الّتي تعدّ من أعظم مدن المشرق العربيّ، جاء الانتداب فدمّرها اقتصاديًّا، وأفسد عليها سبل التّجارة، والعلاقات مع شمال العراق، خاصّة مع الموصل، وجنوب تركيا، كما حدَّ من إطلالتها البحريّة على أوروبا بسلخ لواء اسكندرون الّذي كان مرفأ حلب الطّبيعيّ، فتحوّلت حلب إلى مدينة محلّيّة، وفقدت أهمّيّتها التّجاريّة.

ومن جانب آخر كانت دمشق هي الأخرى قد فقدت إطلالتها الطّبيعيّة على المتوسّط عبر مرفأ بيروت، لتصبح مدينة محلّيّة، هذه السّياسة أفقدت سوريّة علاقتها مع فلسطين،

---

١. النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، م.س، ص١٥٨.

٢. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣٣٤-٣٣٥.

3. FİLDİŞ, 2018, P.6.

٤. الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، م.س، ص٣٩.

٥. م.ن، ص٣٨.

وشرق الأردن، والعراق، وجعلت الصّناعة، والتّجارة، والمحاصيل الزّراعيّة تتراكم في الأسواق السّوريّة، فأغرقت سوريّة بالبضائع المحلّيّة، والمستوردة من فرنسا أيضًا، فأثّر ذلك على المواطن السّوريّ الّذي أخذ اليأس يخيّم على حياته، ومعيشته، ويكتم على أنفاسه[١].

وممّا زاد الأمر سوءًا أنّ الحواجز الجمركيّة الّتي فرضتها فرنسا دفعت السّوريّين إلى تهجير أصحاب المهن، والحرف، إلى جنوب البلاد، بحثًا عن أسواق لتصريف منتجاتهم، وتسويقها من دون أيّ إعاقة، في محاولة منها إفراغ المدن من الصّناعيّين، وأصحاب المهن، والحرف[٢].

ولتزيد فرنسا من ضرب أسواق حلب، ودمشق التّجاريّة عملت على تسهيل السّلع الفرنسيّة، وتغلغلها في الأسواق السّوريّة، ولا سيَّما المصنّعة في فرنسا، الأمر الّذي تسبّب في خراب كثير من الصّناعات، والحرف اليدويّة، والمحلّيّة، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الصّناعات المحلّيّة، والتقليديّة في سوريّة في نهاية الاحتلال العثمانيّ أخذت بالزّوال نتيجة المنافسة الأوروبيّة لها، إلّا أنَّ الانتداب الفرنسي سرَّع في زوالها لأقصى درجة ممكنة، وأدَّى إلى تدهورها، وغيابها من الأسواق الدّاخليّة، والخارجيّة، ولا ريب في أنّ هذا الانهيار الّذي سبّبته المنافسة الفرنسيّة للسّوق السّوريّة زاد من عدد العاطلين عن العمل في المدن، ولا سيَّما في صفوف النّسّاجين من الصُّنّاع، وأصحاب الأنوال اليدويّة[٣].

وممّا لا شكّ فيه أنّ البطالة منذ نهاية الحرب العالميّة الأولى (١٩١٨م) سادت في مناطق الانتداب الفرنسيّ، وزادتها الأزمةُ العالميّة الاقتصاديّة عام (١٩٢٩م) حتّى وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ما يزيد عن (١٥٠) ألف رجل في سوريّة، أي ما يقارب (١٥-٢٠٪) من إجمالي اليد العاملة[٤].

---

١. ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١م، ص٦٧.

٢. مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، م.س، ص٢٢.

٣. سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، م.س، ص١٢١-١٢٢.

٤. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣٠٢.

ث. الهيمنة على الأملاك العامّة

بدأت فرنسا تتلاعب بالأملاك العامّة منذ أن وضعت يدها على مفاصل الاقتصاد السّوريّ، حيث أصدرت في ٢ حزيران عام (١٩٢٤م) أمرًا بتأليف مجلس اتّحاديّ يدير البلاد، فتبدّلت على إثر ذلك الإدارة العسكريّة، وحلّت مكانها إدارة مدنيّة، لكن أعمال الاستعمار الفرنسيّ في استغلال سوريّة لم تتبدّل، ولم تتغيّر لا بجوهرها، ولا بأساليبها، بل بقيت متابعة لسياستها الاستعماريّة، ففرضت الضّرائب على النّاس كرهًا، ومنحت المصرف الفرنسيّ حقّ إصدار الأوراق النّقديّة، وعرضها في الأسواق للتّعامل بها، ثمّ منحت عدّة شركات فرنسيّة اقتصاديّة امتيازات باستثمار المرافق العامّة، واستخراج المعادن، وتشغيل أموالها: كالمصرف العقاريّ التّونسيّ، وشركة المشاريع الفرنسيّة، وشركة الماء، والكهرباء، والجر بحلب، وشركة المرافئ، وعقدت معها اتّفاقيّات لتنفيذ تلك المشاريع الّتي كانت مجحفة بحقّ الشّعب السّوريّ، وأخذت تعمل على توظيف الفرنسيّين في مفاصل الدّولة الإداريّة في سورية برواتب عالية جدًّا، ومنحتهم سيّارات فخمة[١].

واستغلّت دولة الانتداب الفرنسيّ كلّ ما يتيح لها من فرص في السّيطرة على مقدّرات البلاد، من مثل الأملاك الأميريّة (العامّة)، والشّواطئ، والأنهار، ومنعت المياه من الجريان الحرّ، وجعلتها محرّمة على الفلّاح السّوريّ، وإبعاد زراعة أيّ شيء قريب من مجاريها، كما حرمت الشّركات الوطنيّة، والأفراد من استخدامها إلّا بموافقة السّلطات الفرنسيّة، وأحكم عملاء الانتداب السّيطرة على الأراضيّ، والأملاك الصّالحة للزّراعة، ولا سيَّما المستنقعات الّتي تمّ تجفيفها، وتحويلها إلى أملاك عامّة تابعة للسّلطات الفرنسيّة، وعلى إثر ذلك، تكوّنت فئة من أصحاب ملاك الأراضي التّابعين لسلطة الانتداب خاصّة بعد سيطرتهم على منطقة الرّوج، والغاب في منطقة سوريّة الوسطى[٢].

---

١. الجهاد السياسي، م.س، ص٦٧.

٢. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٢٧٠-٢٧١.

ولكي تضمن فرنسا سيطرتها على الأراضي، بدأت بإصدار القوانين من أجل فرض هيمنتها على الأراضي العامّة، فكانت مثلاً تهب الأراضي الأميريّة للبدو، أو زعماء الأرياف، فأصدرت فرنسا عام (١٩٢٦م) قرارًا يقضي بيع الأراضي الأميريّة إلى الاقطاعيّين المتنفذين لكي تكسبهم في مواجهة من يقاومها، وهنا أظهرت سياسة فرنسا الاستعماريّة في منح الأراضي للمتنفّذين، وكبار الإقطاعيّين مدى ادّعائهم المدنيّة، وأوضحت التّناقض بين أفكار الثّورة الفرنسيّة الّتي بشرت بتوزيع أراضي الإقطاعيّين على الفلاّحين، وبين وهبها للإقطاعيّين أعمدة الاستعمار الفرنسيّ في الأرياف[١].

ثالثا: آليات التّحكّم الفرنسيّ بالاقتصاد السّوريّ

١. العملة الفرنسيّة

كانت العملة المتداولة قبل التّدخّل الفرنسيّ في سوريّة العملة التّركيّة، مثل اللّيرة الذّهبيّة، والمجيدي، وبعد دخول فرنسا سوريّة بدأت سياسة جديدة تختلف عمّا كانت عليه خلال الاحتلال العثمانيّ[٢]. فبدأت مسيرة النّقد فعليًّا عندما أصدر الجنرال غورو، وهو في لبنان في ٣١ آذار عام (١٩٢٠م) أمرًا بتكليف البنك السّوريّ بإصدار نقد للتّداول في سوريّة، وبعد دخوله سوريّة أصدر في ١٩ آب (١٩٢٠م) قرارًا يتضمّن التّعامل بالعملة السّوريّة، وهي الوحيدة المقبولة في الخزائن العامّة على امتداد البلاد الواقعة تحت الإدارة الفرنسيّة، وفي هذا الصّدد أخذ البنك السّوريّ بسحب الذّهب من الأسواق، وتصديره إلى فرنسا، الأمر الّذي تسبّب في أزمة ماليّة شديدة في البلاد كادت أن تنهيها، واستمرارًا لسياسة فرنسا النّقديّة سمح للدّولة السّوريّة بصكّ عملة، ورقيّة في ١٦ شباط عام (١٩٢٣م) من فئة القرش واحد، وهنا رفضت فرنسا التّعامل مع أي مسكوكات ذهبيّة، بدليل أنّها قامت بتصدير حوالي (٧٥%) من الذّهب إلى فرنسا[٣].

---

١. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، م.س، ص٤٧٣-٤٧٤.

٢. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣١٢.

٣. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٢٤٩-٢٥٠.

ومن الجدير بالذّكر أنّ فرنسا أخذت تعمل على ربط العملة السّوريّة اللّيرة بالفرنك الفرنسيّ، بجملة مكتوبة على اللّيرة السّوريّة هي: «تدفع لقاء شيك على باريس، أو مرسيليا بقيمة عشرين فرنكًا»، وهذا يعني أنّ كلّ ليرة سوريّة تعادل عشرين فرنك فرنسي، وعلى إثر ذلك ارتبطت القوّة الشّرائيّة لليرة السّوريّة بالفرنك الفرنسيّ، فترتفع بارتفاعه، وتنخفض بانخفاضه، وهنا تنبغي الإشارة إلى أنَّ الفرنك كان في حال من الهبوط بين عاميّ (١٩٢٤-١٩٢٨م)، فكانت اللّيرة السّوريّة حتّى نهاية العشرينات تقريبًا معرّضة إلى التّقلّبات، وعدم الاستقرار بسبب التّغيّرات في سعر الفرنك، أو بسبب عوامل اقتصاديّة داخليّة، وافتقاد الثّقة من جانب السّكان المحلّيّين بها، والحقيقة أنّ هذه التّقلّبات في قيمة اللّيرة، وهبوطها استمرّت حتّى نهاية الانتداب[١].

إنَّ هبوط الفرنك الفرنسي أثّر بشكل، أو بآخر على من يكتنز اللّيرة السّوريّة، وأصبحت القوّة الشّرائيّة للمواطن السّوريّ ضعيفة جدًّا، وأصبحت سوريّة أمام مشاكل كبيرة لا تعدّ، ولا تحصى في المجال الاقتصاديّ[٢].

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ ربط العملة السّوريّة بالفرنك الفرنسيّ لم يصبّ في صالح السّوريّين، ولا سيَّما فئة التُّجّار، وأصحاب المِهن، والصّناعات، خاصّة عندما أخذت ظروف الفرنك الفرنسيّ تتغيّر بين الفينة، والأخرى من جهّة، وبسبب الظّروف الدّوليّة، والتّقلّبات الاقتصاديّة العالميّة من جهّة ثانية[٣].

٢. الضّرائب

سعت فرنسا إلى فرض ضرائب متنوّعة على السّوريّين، حيث شكّلت الزّراعة أولى أهدافها، فكانت كالآتي:

أ. ضريبة العشر: تُعدّ من أبرز الضّرائب المباشرة الّتي فرضتها فرنسا في سورية

١. مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، م.س، ص٣١٢-٣١٣.

٢. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٣٥١-٣٥٢.

٣. محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٢٣.

على الحبوب، والقطن، والسّمسم، والبرتقال، والزّيتون، والعسل، والفواكه، والخضار، والحرير الطّبيعيّ، كما فرضتها على المواشي، والحقيقة كان عبء هذه الضّريبة يقع على عاتق الفلاّح، أي كان يدفعها المرابع أكثر من كونها تقع على عاتق مالك الأرض نفسه، ومع ذلك زادت هذه الضّريبة، وتغيّرت حتّى وصلت إلى (١٢.٥٪) من إجمال العائدات الزّراعيّة، وكانت تصل أحيانًا إلى (٢٠٪) نتيجة الابتزاز من جباتها[١].

ب. ضريبة التّربيع: أصدرت فرنسا عام (١٩٢٥م) قانونًا جديدًا ينصّ على إلغاء مبدأ الالتزام، وعيّنت **بموجبه** نسبة ثابتة لضريبة العشر الّتي أصبحت تعرف بضريبة التّربيع، وقدّرت على أساس وسطي من الإنتاج الزّراعيّ السّنويّ لفترة (١٩٢١-١٩٢٤م)، ومن أبرز مساوئ هذه الضّريبة أنّها كانت تُلحق الضّرر بالفلاّحين بشكلٍ كبيرٍ؛ بسبب ما يقوم به المتنفّذون الّذين كانوا يظلمون الفلاّحين بطرق متعدّدة، منها أنّهم كانوا يقدّرون الغلال بأكثر ممّا هي حقيقتها، ويحدّدون أسعارًا على ما تبرره حال السّوق، ومصلحتهم، وكانت في بعض الأحيان تفرض الضّريبة على القرية كلّها، فينفد من ذلك كبار الملاّكين، وتقع أغلب الضّرائب على الفلاّحين الصّغار[٢].

ت. ضريبة ويركو: وتعني ضريبة الأملاك غير المبنيّة، وتفرض على أنواع الأراضي كافّة. اختلفت نسبتها بحسب الأرض المزروعة، وغير المزروعة، أو إذا كانت بساتين تقع في ضواحي المدن، أو بعيدة في الأرياف. وقد تراوحت نسبتها من خمسة بالألف من القيمة الماليّة المقدّرة للأراضيّ الأميريّة إلى ستّة عشر بالألف من القيمة المقدرة للأراضيّ المملوكة. وكانت تجبى هذه الضّريبة قبل إجراء معاملات نقل الملكيّة. وفي ٢٣ آذار (١٩٢٧م)، أصدرت فرنسا قرار رقم (٣٣٩)، يتضمّن دمج ضريبتيّ الويركو، والعشر، في ضريبة عقاريّة موحّدة دعيت بضريبة المساهمة العقاريّة، وكانت تحصل عند إجراء عمليّة مسح للأراضي. يجدّد تقديرها كلّ عشر سنوات، ويتمّ فرضها بالتّدريج

١. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٢٢٢-٢٢٤.
٢. م.ن، ص٢٢٢-٢٢٤.

بموازاة أعمال المسح المنجزة[١].

ث. ضريبة الأعناق: تفرض على الأشخاص من سنّ (٨-٦٠) عامًا، وتعرف بين الشّعب السّوريّ ضريبة الطّرق، وقد حدّدتها السّلطات الفرنسيّة بـ(٢٥) قرشًا سوريًّا، أو العمل لمدّة معيّنة في الطّرقات كسخرة للإعفاء منها[٢].

ج. ضرائب متنوّعة: كانت هناك كثير من الضّرائب الّتي فرضت من قبل الانتداب الفرنسيّ على سوريّة، ودفعت بواقعها المعاشي إلى الفقر، والبطالة، بالإضافة إلى الضّرائب السّابقة كانت هناك ما يُسمّى الضّريبة المباشرة المستندة للقانون العثماني لعام (١٩١٠م)، وكانت نسبتها تتراوح بين (٧-١٩,٢٠٪) للعقارات القائمة، والمنتجة، أمّا العقارات الّتي لم تُقم بعد فتراوحت نسبتها بين (٨.٥-٢١) بالألف، فيما إذا كانت مؤجّرة أم لا. كما فرضت فرنسا ضريبة على صافي أرباح شركات السّكك الحديديّة، والحافلات الكهربائيّة، والملاحة البحريّة، ورواتب الموظّفين الّتي وصلت إلى (٤٪)، وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنّ الضّرائب الزّراعيّة وحدها شكلّت وسطيًّا حوالي (٤٠٪) من مجموع الضّرائب الّتي تدخل الخزينة، بينما وصلت الضّرائب المفروضة على قطاع التّجارة، والصّناعة، والمهن الحرّة إلى حوالي (٣٪)[٣].

والحقيقة لقد أصبحت الضّرائب عبئًا على سورية بشكل عامّ، حيث استاء النّاس خاصّة فئة التّجّار على ما فرضته سلطات الانتداب على بضائعهم، وأخذ النّاس في تلك المرحلة يستاؤون من تلك الأساليب الّتي لا تمتّ إلى الأخلاق بصلة في جني الأموال[٤].

كما زادت فرنسا -لتسدّ نفقات جيوشها في سوريّة- بعض الإضافات المؤقّتة على بعض الضّرائب، حيث أضيف (٥٠٪) إلى رسوم المواشي، كما تضاعفت أثمان الطّوابع، واستمرارًا لسياستها الضّريبيّة أصدرت في نيسان عام (١٩٢٠م) قانون رسوم بلديّة

١. الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، م.س، ص٦١-٦٣.
٢. نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، م.س، ص٢٣١-٢٣٤.
٣. الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م)، م.س، ص٦١-٦٣.
٤. مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، م.س، ص٢٢.

العاصمة عن الأموال المنقولة، وغير المنقولة، كما وضعت ضريبة الاستهلاك الدّاخليّ على الكبريت، والتّبغ، وأضافت زيادات على الضّرائب البريديّة، والبرقيّة. وفرضت ضريبة على الحيوانات، والسّمن، والصّوف الّتي تنقل إلى خارج سوريّة، وبسبّب التّذمّر الّذي أصاب المجتمع السّوريّ برّرت فرنسا سياستها بأنَّ مجموع تلك الضّرائب بالنّسبة إلى عدد السّكان لا تشكّل شيئًا مقارنة بما بلغته الدّول الكبرى، ولولا الأزمة العالميّة لكان الحال مختلفًا على حدّ ادّعائها[١].

٣. مأسسة النّظام النّقديّ (البنوك) وتداعياته

أ. ربط النّقد السّوري بالفرنسي

عملت فرنسا على مأسسة الاقتصاد السّوريّ بشكل عامّ، وجعله فرنسيًّا بالدّرجة الأولى، وذلك من خلال ربط الاقتصاد، ومؤسّساته بالاقتصاد الفرنسيّ، فالاتّحاد الاقتصاديّ السّوريّ هو اتّحاد فرنسيّ كما ذكر سابقًا لـ(٧٥) مصرفًا، وشركة مساهمة، وغرفة تجارة، وكلّها كرّست نفسها لتطوير المصالح الزّراعيّة، والتّجاريّة، والصّناعيّة الفرنسيّة في سورية[٢].

بدأت فرنسا بمأسسة النّظام النّقديّ بهدف تنظيم النّقد، ومحاولة استنزاف البلاد اقتصاديًّا، حيث ربطت النّقد السّوريّ بالفرنك الفرنسيّ الّذي كان في حال من الانهيار نتيجة الحرب العالميّة الأولى، والظّروف الدّوليّة. وكانت أولى الخطوات الّتي أخذت فرنسا تسعى إلى تحقيقها في مجال النّقد عقدَ اتّفاقيّة مع المصرف السّوري-اللّبناني في الأوّل من آب عام (١٩٢٢م)، على أن يبدأ العمل بها في الأوّل من نيسان عام (١٩٢٣م) تنصّ على اعتبار النّقود الّتي يصدّرها البنك بموجب قرار المفوّض السّامي الفرنسي الوحيدةَ في سوريّة، ولبنان، وجبل الدروز، وتستعمل دون سواها في الدّوائر الرّسميّة على أن يكون البنك خاضعًا لجميع الضّرائب الّتي تطبّق على الشّركات الفرنسيّة، وبتلك

١. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، م.س، ص٤٠٤.
٢. سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، م.س، ص٧٦.

الخطوة بدأت فرنسا تعمل على مأسسة النّظام النّقديّ في سوريّة[١] علمًا أنّ مصلحة البلاد في تلك المرحلة تقتضي عدم ربط العملة لسوريّة بالفرنك الفرنسيّ، وهنا تنبغي الإشارة إلى أنّ لجنة الانتداب قدّمت تقريرًا إلى مجلس عصبة الأمم المتّحدة خلال اجتماعها الاستثنائيّ المنعقد في روما في ١٦ شباط سنة (١٩٢٦م)، نوّهت من خلاله إلى أنّ سياسة الانتداب الفرنسيّ النّقديّة في سوريّة تؤخّر استعداد سوريّة للاستقلال[٢].

وفي الحقّ إنَّ ربط اللّيرة السّوريّة بالفرنك الفرنسي جرَّ على سورية الكوارث في المجال الاقتصاديّ خاصّة في المجال التّجاريّ، حيث لوحظ أنَّ التّقلّبات الّتي أصابت العملة السّوريّة بين عامي (١٩٢٠-١٩٢٦م) كان لها تأثير واضح في بنية النّظام الاقتصاديّ، وتراجعه، حيث انخفضت قيمة الفرنك الفرنسيّ في تلك المرحلة إلى النّصف أمام الدّولار، وإلى الثّلث أمام الجنيه الإسترليني، هذا، وخلال الأعوام العشرة اللّاحقة انخفضت قيمة الفرنك أيضًا إلى أقلّ من النّصف مقابل الدّولار، والجنيه الإسترليني بين عامي (١٩٣٦-١٩٣٩م)، الأمر الّذي انعكس على التّعاملات التّجاريّة[٣]، ودفع في الوقت نفسه بالسّوريّين إلى الهجرة خارج البلاد[٤].

وفي هذا السّياق لا بدّ من ذكر أبرز البنوك الّتي شغلت دورًا مهمًّا في مأسسة النّظام النّقديّ، وربط الاقتصاد السّوريّ بالفرنسيّ، وهي:

- بنك سورية ولبنان

يعدّ بنك سوريّة، ولبنان وريث البنك العثمانيّ الإمبراطوريّ في سورية، وهو أضخم، وأقوى شركة مصرفيّة نشطت في سورية أيّام الانتداب الفرنسيّ، حتّى وصف المندوب السّامي دي جوفنيل بأنّ سورية أصبحت ملكًا له، وقد اتّهمت صحيفة القبس الدّمشقيّة سنة (١٩٣٤م) بأنّ وراء خراب سوريّة الاقتصادي هو بنك سورية ولبنان، فالبنك لم يكن

١. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، ص٩٤، ٩٥.

٢. محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٢٤.

٣. سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، م.س، ص١١٦.

٤. محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، م.س، ص٢٣.

تجاريًّا فقط، بل كان رابطًا للعملة السّوريّة، واللّبنانيّة بالنّقد الفرنسيّ من خلال إصداراته النّقديّة، فقد كان يصدر العملات وفق حاجة سلطات الانتداب، ونفقات جيوشها، ولم يكن ينظر إلى مصلحة الاقتصاد السّوريّ.

والحقيقة أنَّ التّقلّبات الّتي أصابت الفرنك الفرنسيّ بين عامي (١٩٢٤-١٩٣٨م) قُدّرت بعشرة ملايين ليرة ذهبيّة عثمانيّة، هذا بالإضافة إلى أنّ انخفاض قيمة الفرنك قلّل من قيمة الصّادرات، ورفع من قيمة الواردات، وبذلك أسهم في العجز الاقتصاديّ للبلاد[١]، هذا، وقامت في سوريّة مؤسّسات مصرفيّة فرنسيّة عملت على ربط البلاد بمصالح الرّأسمال الفرنسيّ، وتأمين مواقع ممتازة لفرنسا منها:

- **البنك الفرنسيّ-السّوري:** الّذي تأسّس عام (١٩١٨م).

- **البنك العقاريّ الجزائريّ:** الّذي بدأ عمله عام (١٩٢١م) وله فروع في حلب، تأسّس عام (١٩٣٠م)، وفي دمشق عام (١٩٣١م).

- **البنك العقاريّ السّوريّ:** الّذي يمنح القروض، والاعتمادات مقابل رهون وغيرها، وبنك دي روما، وهو بنك إيطالي بدأ العمل في سورية عام (١٩١٩م)[٢].

ب. تداعيات مأسسة النّظام النّقدي

إنَّ الأوضاع المالية المتردّية الّتي جلبها الانتداب الفرنسيّ على سورية من فرض للضّرائب، وربط الاقتصاد السّوريّ بالفرنسيّ من دون النّظر إلى تداعيات كلّ ذلك، جعل البلاد في وضع يرثى له، وفي الوقت نفسه أوقف ضخّ الدّم في شريان البلاد، والعباد اقتصاديًّا، فأوضاع البلاد الزّراعيّة المتردّية، وتأخّر الصّناعات المحلّيّة، وما رافقه من كساد في التّجارة، وتمزيق البلاد، وإقامة الحواجز الجمركيّة دفع كثيراً من السّوريّين إلى البحث عن فرص عمل في الدّوائر الحكوميّة. ومن الجدير بالذّكر أنّ نفقات فرنسا في المنشآت العامّة مثل تعبيد الطّرق، وبناء الثّكنات العسكريّة، وإنشاء التّلغراف هي في الظّاهر تصبّ

١. ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري، م.س، ص٤٣٩.
٢. م.ن، ص٤٤٠.

في خدمة الشّعب السّوريّ إلّا أنّها في باطنها تنفع الحكومة الفرنسيّة فقط، وتملأ جيوب ممثّليها في سوريّة، ومن يساعدهم في اغتصاب البلاد، والعباد[١].

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنّ أبرز تداعيات سياسة فرنسا الاقتصاديّة من تراجع منتوجاتها، وصادراتها، وارداتها، وقيمة نقدها، وكثرة هجرة سكّانها قيام الثّورة السّوريّة الكبرى[٢]، وهذا ما أكّده بيان اجتماع رجال الثّورة عام (١٩٢٥م)، بقرية «ريمة الفخور» في جبل العرب والّذي نشر في الصّحف مفاده: «لقد نهب المستعمرون أموالنا، واستأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضّارة بين وطننا الواحد، وقسّمونا إلى شعوب، وطوائف، ودويلات، وحالوا بيننا، وبين حرّيّة التّجارة، والسّفر حتّى في بلادنا، وأقاليمنا»[٣].

فالوجود الاستعماريّ في سوريّة دفع البلاد إلى حال من التّدهور الاقتصاديّ، حيث أضاع الفرنسيّون في سوريّة ثروة لا تقلّ عن (٥٠) مليون ليرة ذهبيّة، نتيجة سوء الإدارة الفرنسيّة، وفسادها، ووجود شركاتها، وورقهم النّقديّ، هذا بالإضافة إلى هدرهم للواردات الّتي أخذوها من الجمارك، والمصالح المشتركة، لإنفاقها في محاربة السّكّان، وإشباع مطامع رجالاتهم، وموظفيهم، وجيوبهم.

ومن تداعيات سياستهم تأخّر البلاد عن تقدّمها، وازدهار صناعتها، وعمرانها[٤]، وهذا عكس ما عهدت به فرنسا لعصبة الأمم من أنّها قادمة إلى سوريّة لتخلصها من واقعها الاقتصاديّ المتردّي، غير أنّه لوحظ أنّها سعت إلى حجب كلّ تطوّر، وإعاقة أيّ تقدّم لأيّ إدارة، أو مصنع تسعى إلى النّهوض بالاقتصاد، وبعثه من جديد[٥].

وفي هذا الصّدد لا بدَّ من التّوضيح أنّ سياسة فرنسا الاقتصاديّة لم تتبدّل على الرّغم من تبدّل المندوبين السّاميّين في البلاد، حيث كان دستورها في سوريّة يكمن في

١. مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، م.س، ص٢٤-٢٦.

٢. م.ن، ص١٥٠.

٣. عثمان، هاشم، تاريخ سورية الحديث، ص٧١.

٤. الجهاد السياسي، م.س، ص٧٢.

5. Anthony Nakhle, K, 2021, P.8.

ربط سوريّة بالإمبراطوريّة الاستعماريّة الفرنسيّة، والعمل على حصر مواردها، وثرواتها بالرّأسماليّين، والشّركات الفرنسيّة، والعمل على استخدام الموظّفين في الوظائف الحكوميّة، ووضع أياديهم على الأسواق، والموارد الاقتصاديّة، كالجمارك، والموانئ، وبعض الصّناعات، وإدارتها من قبل الفرنسيّين، ومنح الامتيازات الخاصّة لتشغيل أموال الفرنسيّين في ثروات البلاد، وعلى إثر ذلك أنشؤوا بنك سورية ولبنان، وهو مصرف لتصدير الصّرافة، والرّهانات، والبنك العقاريّ الجزائريّ، وهو مصرف للرّهانات، وإقراض الفلّاحين مقابل رهن أراضيهم، وبنك الرّهانات للأراضي، والبيوت، والمجوهرات، والبنك الفرنسيّ للصّرافة، كما عملت على إقصاء السّوريين عن السّاحات الاقتصاديّة بكثرة الضّرائب، ومزاحمة أصحاب المعامل، والمتعهّدين، وسلب الأوقاف، والأراضي الأميريّة، والمعادن، والينابيع، والعمل على تجزئة البلاد لإضعافها، وسهولة التّحكّم بها، والعمل على جمع الذّهب من النّاس، وإرساله إلى فرنسا، وإبقاء التّداول بالعملة السّوريّة المرتبطة بالفرنك الفرنسيّ، للتّحكّم بقدرة البلاد الاقتصاديّة، واستثمار نشاطها الصّناعيّ، وتشجيع الفلّاحين بالتّمرّد على كبار الملّاك، والاقطاعيّين بمساعدة ضبّاط الاستخبارات التّابعين لحكومة الانتداب[1].

١. الجهاد السياسي، م.س، ص٧٢.

خاتمة

إنَّ سياسة فرنسا الاقتصاديّة وما ترتّب عليها من سوء الأوضاع في البلاد خلقت مجتمعًا ضعيفًا واهيًا أوهى من بيت العنكبوت اقتصاديًّا، فالانتداب ما هو إلّا محاولة قامت به فرنسا لربط اقتصاد سوريّة باقتصادها، لتدميرها اقتصاديًّا، وتهيئتها لأن تكون سوقًا لتصريف منتجاتها.

وقد خلص البحث إلى نقاط مهمّة وأساس يمكن أن نجملها بالآتي:

- سيطرة فرنسا على الزّراعة، لا سيَّما زراعة القطن، والتّوت، والتّبغ، وجعلها أساسًا لصادراتها، وركيزة لسدّ نفقات جيوشها في سوريا. وأحكمت قبضتها على زراعة القطن لما له من أهمّيّة كبيرة، ولتكون رائدة في السّوق الأوروبيّة في مجال الصّناعات القطنيّة.

- التّحكّم بالأملاك العامّة، وتوظيفها لصالح فرنسا، وإصدار القوانين المحكمة، وجعلها أداة لتنفيذ مشاريعها الاقتصاديّة.

- بثّ الشّائعات بين الفلّاحين لإيهامهم بما يصبّ في مصلحتها، وإظهار الحقد، والكره الكبيرين على الفلّاحين، وخداعهم ليكونوا أدوات تنفيذ لمآربها الخاصّة.

- انهيار الصّناعة السّوريّة، والسّيطرة على مواردها الأوّليّة المؤثّرة في حركة السّوق الصّناعيّة المحلّيّة، والعالميّة، وتقلّص عدد المعامل السّوريّة، وتراجع إنتاجها بسبب السّياسة الفرنسيّة المبنيّة على مصالحها الخاصّة فقط.

- شلّ القدرة التّجاريّة لسوريّة عن طريق تجزئة البلاد، وإقامة الحواجز الجمركيّة، وعقد اتّفاقيات مع الإنكليز في البلاد المجاورة، وإصدار العملة الورقيّة، وربطها بالفرنك الفرنسيّ المتذبذب عالميًّا، وفرض الضّرائب الباهظة على الصّادرات المحلّيّة، وتسهيل حركة البضائع إلى الدّاخل بهدف إغراق السّوق السّوريّة، ومنع التّجّار من التّفكير في تصدير ما تنتجه أراضيهم، وعزل المدن التّجاريّة الكبرى مثل (حلب-دمشق) عن بعضها، وعن الأسواق المجاورة لها مثل العراق، وتركيا، كلّ هذا أدّى إلى زيادة البطالة، وارتفاع

نسبة العاطلين عن العمل بشكل لا يطاق، وهذا بعض من انعكاسات السّياسة الفرنسيّة على الاقتصاد السّوريّ.

- التّحكّم بالتّداول النّقديّ في سوريّة من خلال إصدار عملة مرتبطة بالنّقد الفرنسيّ المتقلّب عالميًّا، نتيجة عدم استقرار الدّولار الأمريكيّ، الأمر الّذي انعكس على حركة الاقتصاد السّوريّ بشكله العام الزّراعيّ، والصّناعيّ، والتّجاريّ.

- إنهاك الاقتصاد عن طريق فرض الضّرائب المتنوّعة من مثل ضريبة العشر، والتّربيع، والأعناق، وويركو...، ممّا زاد في معاناة السّوريّين، وعمق جراحاتهم إزاء الواقع المتردّي عامّة.

- وتحقيقًا للهيمنة التّامّة على الاقتصاد السّوريّ، أوجدت فرنسا نظامًا نقديًّا فرضته على سوريّة من خلال البنوك المتنوّعة، بهدف مأسسة الاقتصاد فيها في محاولة منها لجرّ الكوارث الكبرى، والّتي لا يمكن لعاقل أن يتصوّرها عمومًا.

لائحة المصادر والمراجع

١. الأرمنازي، نجيب، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، مطبعة دار الكتاب العربي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، مصر، ١٩٥٣م.

٢. إسماعيل، حكمت علي، نظام الانتداب الفرنسي على سورية (١٩٢٠-١٩٢٨م)، بحث في تاريخ سورية الحديث من خلال الوثائق، تقديم: محمد خير فارس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سورية، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.

٣. الحسني، علي، تاريخ سوريا الاقتصادي «الاقتصاد روح الحرية والاستقلال»، مطبعة بدائع الفنون، دمشق، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م.

٤. الحكيم، يوسف، سورية والانتداب الفرنسي، ذكريات ١٧، دار النهار للنشر، لبنان.

٥. حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، جامعة بيروت الأمريكيّة، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٦م.

٦. حنا، عبد الله، ملامح من تاريخ الفلاحين في الوطن العربي ونضالهم في القطر العربي السوري -الاحتلال العثماني والاستعمار الفرنسي-، ٥ مج، د.ت.

٧. خوري، فيليب، سوريا والانتداب الفرنسي «سياسة القومية العربية (١٩٢٠-١٩٤٥م)»، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٨. ديب، كمال، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف ٢٠١١م، ط١، دار النهار، لبنان - بيروت، ٢٠١١م.

٩. السمان، أحمد، محاضرات في اقتصاديات سوريا، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥م.

١٠. الشهبندر، عبد الرحمن، مذكرات عبد الرحمن الشهبندر، ط١، دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٦٧م.

١١. الصالح، محمد علي، الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦م) تأثيراتها فيما بعد الاستقلال، منشورات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ٢٠٢٠م.

١٢. عثمان، هاشم، تاريخ سورية الحديث، ط١، رياض الريس للطباعة والنشر، لبنان، ٢٠١٢م.

٣١. كوثراني، وجيه، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين، السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، بيروت، ط٣، ٢٠١٣م.

٤١. الكيالي، عبد الرحمن، الجهاد السياسي، المكتبة العصرية ومطبعتها، سورية، حلب، السويقة، ط١، ١٩٤٦م.

١٥. لونغريغ، ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت.

١٦. مردم بك، سلمى، استقلال سوريا «أوراق جميل مردم بك»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

١٧. هرشلاغ، ز. ي.، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، تعريب: مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.

18. American Society of International Law, FRENCH MANDATE FOR SYRIA AND THE LEBANON, The American Journal of International Law, Vol, 17, No, 3. Official Documents, Jul. 2010, 1923.

19. Anthony Nakhle, The Mandate Of Syria: Extending French Imperial Influence, Thesis, research Gate, January 2021.

20. AyŞe Tekdal FildiŞ,France's Imperial Ambitions And The Establishment Of The French Mandate In Syria, Journal Of Emerging Economies And Policy, Volume, 3 ISsue 1. 2018.